

Public Disclosure Authorized

# للمغرب



# المركز الاقتصادي

تحرير إمكانيات القطاع  
الخاص لتحفيز النمو وخلق  
فرص العمل

صيف 2024





# ملخص تنفيذي

## تحرير إمكانيات القطاع الخاص لتحفيز النمو وخلق فرص العمل

النمو الاقتصادي قد شهد التعافي. أظهر الاقتصاد المغربي القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المختلفة، بما في ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي، وصدمة التضخم، وزلزال الحوز. وعلى الرغم من هذه العقبات، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج الحقيقي بنسبة 3.4% في عام 2023. وكانت المحفزات الرئيسية لهذا التسارع هي انتعاش قطاع السياحة، وقطاعات الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير التي تشمل السيارات والطيران، وكذلك مع انتعاش الاستهلاك الخاص.

كان أداء المغرب الخارجي رائعاً. يمكن أن تتيح الإعلانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر فرصاً إيجابية كبيرة للبلاد. وتقدم مؤشرات مخاطر الدولة دليلاً إضافياً على الثقة التي يبثها المغرب على الصعيد الدولي. ويؤدي التحفيز بعد الجائحة لبعض الصناعات الرأسمالية الكبيرة بتغيير جوهري في تركيبة صادرات المغرب، مع ازدياد مستوى التعقيد. وانخفض عجز الحساب الجاري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2007.

وساهم اتخاذ موقف داعم على صعيد الاقتصاد الكلي في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وقد نما حجم القطاع العمومي المغربي بشكل كبير في أعقاب الجائحة، مما أدى إلى استدامة الطلب الكلي خلال الصدمات الأخيرة. وقد مكّن الأداء القوي للإيرادات العامة للحكومة، إلى جانب السيطرة على بعض النفقات من خفض عجز الموازنة. غير أن استراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة في المغرب تعتمد أيضاً على عمليات تمويل مبتكرة (البيع وإعادة التأجير)، تهدف إلى الإدارة الفعالة للأموال العقارية للدولة لتمويل الاستثمارات العامة، ولكنها تشكل إيرادات غير متكررة وتخلق تدفقاً لالتزامات الدفع المستقبلية للدولة. وتؤكد عملية خفض التضخم السريعة نسبياً في المغرب فعالية استجابة بنك المغرب الحذرة لصدمة الأسعار الأخيرة.

ومع ذلك، تعاني الشركات والأسر المغربية من صعوبة في التعافي من الصدمات الأخيرة. يشهد المغرب زيادة واضحة في حالات الإعسار

التجاري. وعلى الرغم من تسارع وتيرة النمو الاقتصادي، ظل أداء سوق العمل مخيباً للآمال في عام 2023، مع فقدان ما يقرب من 200 ألف وظيفة في المناطق الريفية. وتجسيدا للأثر التراكمي للصدمات الأخيرة على الرفاهة، نجد أن نصيب الفرد من الاستهلاك لم يعد إلا بالكاد إلى مستواه ما قبل الجائحة. ومع ذلك، فإن البرنامج الجديد للدعم الاجتماعي المباشر الذي تنفذه الحكومة يقدم تخفيفاً مهماً للأسر الأكثر فقراً.

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد تباطؤاً معتدلاً في عام 2024 بسبب ضعف المحصول الزراعي. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.9%. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انكماش القيمة المضافة الزراعية بنسبة 3.3% نظراً للظروف المناخية السيئة طوال حملة 2023-2024. وسيكون إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي أكثر قدرة على الصمود مدفوعاً بتعافي الطلب المحلي وقوة القطاع الصناعي. ومن المتوقع أن ينتعش النمو اعتباراً من عام 2025 فصاعداً، بافتراض حملة زراعية عادية. ومن المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري إلى 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2024، في حين يتوقع أن يعود عجز الموازنة تدريجياً إلى مستويات ما قبل الجائحة في السنوات القادمة.

ويتضمن هذا التقرير فصلاً خاصاً يركز على ديناميكيات القطاع الخاص المغربي. ويستند هذا التقرير إلى نتائج تحليل أجري بالاشتراك مع المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة والذي يستغل قاعدة بيانات شاملة عن الشركات الرسمية. وكان أداء إنتاجية القطاع الخاص ضعيفاً، ويرجع ذلك أساساً إلى تدهور الكفاءة التخصيصية. ويبدو أن الشركات الكبيرة تظهر إنتاجية أقل من نظرائها الأصغر حجماً، مما يشير إلى أن الأسواق لا تكافئ بشكل كافٍ الشركات الأكثر كفاءة وابتكاراً. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية من صعوبات في النمو، وتظل كثافة الشركات ذات النمو العالي منخفضة جداً. وهذه سمة إشكالية للقطاع الخاص بالنظر إلى أنه في سياقات أخرى تبين أن هذه الشركات تساهم بشكل غير متناسب في خلق فرص العمل. وسيساعد معالجة القيود التي يواجهها القطاع الخاص في زيادة القدرة الضعيفة في خلق فرص الشغل التي أظهرها الاقتصاد المغربي في السنوات الأخيرة.







مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433